



وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولة الكويت



نشرة الصحافة



اليوم: الاثنين

التاريخ: 2026-10-26

«تعديل القانون المدني تنفيذاً للتوجيهات السامية بدعم استقرار الأسرة» السميط: تأمين الحماية القانونية لأحد الوالدين أو أحد الأبناء من فقدان المسكن الوحيد

أكتوبر الجاري، على مشروع مرسوم بقانون بتعديل نص المادة 830 من القانون المدني الصادر بمرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980، بإضافة بندين جديدين بحيث يقتصر نطاقه على العقار السكني المملوك على الشيوع دون غيره من الأموال الشائعة. كما صدر في 19 أكتوبر الجاري المرسوم بالقانون رقم 121 لسنة 2026، بتعديل نص المادة 830 من القانون المشار إليه.

ويضيف هذا التعديل بندين جديدين ويقتصر نطاقه على العقار السكني المملوك على الشيوع دون غيره من الأموال الشائعة ويهدف إلى تحقيق التوازن بين حقوق الشركاء في قسمة عقارهم السكني وبين الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية.



ناصر السميّط

أو الأم أو أحد الأبناء الحماية القانونية التي تقيه فقدان مسكنه الوحيد مع ضمان حقوق بقية الورثة والشركاء». وكان مجلس الوزراء وافق خلال اجتماعه في السادس من

الدعوى ذلك حفاظاً على حقوق بقية الشركاء».

وأفاد بأن «التعديل أتاح لباقي الشركاء أثناء نظر دعوى القسمة طلب تملك حصة الشريك طالب القسمة، مقابل قيمتها التي تقدر بالاستعانة بخبير تختديه المحكمة وفق الضوابط القانونية، بما يتيح له الخروج من الشيوع والحصول على قيمة حصته ويبقى العقار في ملكية باقي الشركاء».

وشدد على أن «التعديل لا يمس الأنصبة الشرعية للورثة أو ملكية الشركاء، إنما ينظم القسمة على نحو يراعي حاجة من يسكن العقار ويحفظ الحقوق المالية لبقية الشركاء. ونريد أن نحفظ حقوق الجميع، وأن يجد الأب

العقار السكني أو بيعه بالمرزاد، من فقدان أحد الشركاء مسكنه الوحيد كالأب أو الأم أو أحد الأبناء»، مبيّناً أن الحماية تشمل أي شريك تتوافر فيه الشروط القانونية.

وأوضح أن «التعديل يمنح المحكمة صلاحية تأجيل قسمة العقار السكني لمدة تحددها بناء على طلب أحد الشركاء، متى ثبت أنه مسكنه الوحيد، وأن أمواله لا تكفي لشراء مسكن بديل مناسب، مع مراعاة الظروف الأسرية والاجتماعية لكل حالة». وبين أن «هذه الحماية مقيدة باستمرار أسبابها، إذ يحق لأي من الشركاء طلب إنهاء التأجيل متى زالت تلك الأسباب، مع سلطة المحكمة في تقدير مقابل الانتفاع العادل، متى اقتضت ظروف

قال وزير العدل المستشار ناصر السميّط، إن تعديل بعض أحكام القانون المدني جاء تنفيذاً للتوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، الرامية إلى دعم استقرار الأسرة الكويتية وصون كيانها وتحقيق التوازن بين حماية مسكن الأسرة وحفظ حقوق الورثة والشركاء.

جاء ذلك، في تصريح الوزير لـ «كونا» أمس الأحد بمناسبة نشر المرسوم بالقانون رقم 121 لسنة 2026 بتعديل نص المادة 830 من القانون المدني الصادر بمرسوم القانون رقم 67 لسنة 1980 في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم». وذكر السميّط أن «التعديل يعالج ما قد يترتب على قسمة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-10-26	6	16826

رسمياً.. صدور مرسوم بتعديل «القانون المدني»

لهذا الغرض، بما يكفل حصول طلب القسمة على المقابل العادل لحصته، ويتيح في الوقت ذاته لباقي الشركاء استبقاء عقارهم السكني. كما نطمح - هذا البند المضاف - حالة تعدد طالبي التملك، فأوجب عند اتفاقهم على توزيع الحصص محل التملك ما يقابل نسبته من القيمة في خزنة المحكمة خلال الأجل الذي تحدده، تؤكد اجدية طلب التملك وحسماً للإجراءات في أجل مناسب، فإن تعدد طالبي التملك في تحديد نسبة كل منهم، تولت المحكمة حسم هذا الخلاف بتقسيم النسب بالتساوي، ومنحتهم أجلاً جديداً للإيداع، وحتى لا يؤدي تخلف أحد طالبي التملك عن الإيداع إلى إهدار طلبات باقي الشركاء أو تعطيل إجراءات تقبله المحكمة - التي تنظر دعوى القسمة - سقوط طلبه وحده، واقتصر التوزيع على باقي طالبي التملك مع منحهم أجلاً جديداً لاستكمال إيداع القيمة، وبذلك يتحمل المتخلف وحده أثر تقاعسه دون أن يضار بذلك من أبدى من الشركاء جدية في التملك، فإذا استوفيت قيمة الحصص تلك الحصص للمودعين بنسبة ما أداه كل منهم من القيمة، وبانتهاء دعوى القسمة، أما إذا لم تستوف القيمة كاملة، احتفى موجب التملك، ومضت المحكمة في نظر دعوى القسمة والفصل فيها وفقاً للأحكام المقررة قانوناً. وقررت المادة 830 من هذا المرسوم بقانون، سريان أحكامه على دعاوى القسمة التي لم يفصل فيها بحكم بات حتى تاريخ العمل به، واستثنت من ذلك ما إذا كان قد صدر - قبل هذا التاريخ - حكم برسو المزايا في شأن العقار محل القسمة.

إصرار أحد الشركاء على طلب قسمة - عند تعذر إجرائها عينا - إلى بيعه بالمزاد العلني، وخروجه بالتالي من ملك الأسرة بأسرها. ولما كانت أحكام الشيوخ منظمة على وجه التفصيل في القانون المدني الصادر بالمرسوم رقم (67) لسنة 1980، ولجميع الاعتبارات سالفة البيان، فقد رُوي إجراء تعديل تشريعي على نص المادة (830) من القانون المشار إليه، بما يحقق قدراً من التوازن بين حقوق الشركاء في قسمة عقارهم السكني وبين الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية سالفة البيان. وإذ صدر الأمر الأميري بتاريخ 10/5/2024 م ونصت المادة (4) منه على أن تصدر القوانين براسم بقوانين، لذا أعد المرسوم بقانون المائل لتعديل نص المادة (830) من القانون المدني سالفة الذكر. ونصت المادة الأولى منه على إضافة بئدين جديدين إلى نص هذه المادة، واستهدف المشرع بنص البند (3) المضاف إلى المادة المشار إليها، حماية الطرف الضعيف من الشركاء، وهو من يتخذ من ذلك العقار أياً كان نوعه - سواء منزل أو قبلاً أو شقة مسكناً وحيداً له، ولا تسمح إمكاناته المالية بتوفير مسكن بديل مناسب، وذلك بأن يكون من حقه طلب البقاء في الشيوخ أو الاستمرار فيه لمدة معينة، مع منح المحكمة سلطة تقديرية في شأن طلبه، ولها تحديد هذه المدة بمراعاة ظروفه الأسرية والاجتماعية والمادية، بما يمكنه خلالها من ترتيب أوضاعه، على ألا يؤدي ذلك إلى حرمان بقية الشركاء من حقه في القسمة على نحو دائم، بما يكفل ألا يتحول هذا الاستثناء إلى وسيلة لتعطيل القسمة إلى أجل غير معلوم. على أن النص - وهو يري تلك الاعتبارات - لم يغفل حقوق سائر الشركاء، ولم يجعل البقاء في الشيوخ حقاً مطلقاً، بل أحاطه بضوابط تكشف عن الحاجة الحقيقية إليه، فاشترط أن يكون

العقار هو السكن الوحيد لطالب الإبقاء في الشيوخ، وأن أمواله لا تكفي لشراء عقار سكني مناسب، حتى يظل الاستثناء في الحدود التي تبرره، قائماً على الرعاية والحاجة، لا وسيلة لتعطيل حقوق الآخرين في أموالهم. ولما كان الحكم الذي يصدر من المحكمة بالإبقاء على الشيوخ وفقاً لهذا البند يعد من الأحكام ذات الحجية المؤقتة التي تقبل التغيير والتبديل بسبب تغير الظروف، فقد أجاز النص لأي من الشركاء طلب إنهاء البقاء في الشيوخ متى ثبت زوال أي من هذين الشرطين. واستمراري في رغبة المشرع في توقي بيع العقار السكني المملوك على الشيوخ - سواء بين أفراد الأسرة أو غيرهم - بالمزاد العلني حال تعذر قسمة عينا - وما قد يترتب على ذلك من آثار تفسد مصالح باقي الشركاء، فقد أقر بالبند (4) المضاف إلى المادة (830) سالفة الذكر توازن بين حق الشريك في الخروج من الشيوخ واقتضاء القيمة العادلة لحصته، وبين مصلحة باقي الشركاء في استبقاء عقارهم السكني، إحاطة طلب تملك حصص طلب القسمة بضوابط تكفل جدية وتمنع اتخاذ وسيلة لإطالة أمدها خصوصاً في تعطل الفصل في دعوى القسمة، إذ أجاز لكل من الشركاء، أثناء نظر دعوى القسمة، أن يطلب تملك حصصه أو الاستمرار في قيمتها التي يقدراها خبير منتخب المحكمة

ينظم حق الملكية، بالآخذ بالمبادئ الدستورية الأخرى، كحفظ القواعد العامة في القسمة، والتراحم بين أفراد المجتمع، وصون كيان الأسرة. وقد كشف الواقع العملي لدعوى قسمة العقارات السكنية عن اعتبارات إنسانية واجتماعية جدية بأن يوليه المشرع عنايته، فأعمال الدعوى القسمة التي على إطلاقها، قد يفضي في بعض الأحوال إلى نتائج تتجاوز مجرد إنهاء حالة الشيوخ واقتضاء كل شريك لحقه في المال، لتمتد آثارها إلى الاستقرار السكني والاجتماعي لبعض الشركاء، ذلك أن قيمة العقار لا تقتصر على كونه مالا مملوكاً على الشيوخ، وإنما قد يكون بالنسبة إلى أحد الشركاء، مأواه الوحيد ومستقر حياته، فلا تقف آثار قسمة عند مجرد إنهاء رابطة قانونية قائمة بين الشركاء، بل قد تمتد - إذا تعذر قسمة عينا وآل الأمر إلى بيعه بالمزاد العلني - إلى حرمانه من السكن الذي يواويه، دون أن تكون لديه المقدرة المالية على توفير مسكن بديل ومناسب، وتجلي هذه الاعتبارات بصورة أوضح حين يكون العقار الشائع بيتاً للأسرة، إذ لا تقف قيمته في حياة أفرادها عند حدود قيمته المادية، بل قد تكون له قيمة معنوية واجتماعية وثيقة الصلة باستقرارهم، فهو الوعاء الذي احتضنهم تحت سقف واحد، وحفظ ذكرياتهم، وشهد نشأتهم، وظل مع تعاقب السنين موطناً لاجتماعهم ومستقراً لمودتهم وصلة أرحامهم، وقد يفرض

ما يتحمله كل منهم وفقاً لأحكام الفقرة السابقة، ومنحتهم المحكمة أجلاً جديداً للإيداع، فإذا أودعت قيمة الحصص كاملة، قضت المحكمة بتمليك الحصص للمودعين كل بنسبة ما أداه من قيمتها، وبانتهاء دعوى القسمة، وإلا استمرت المحكمة في نظر الدعوى. مادة ثانية: تسري أحكام هذا المرسوم على دعاوى القسمة التي لم يفصل فيها بحكم بات حتى تاريخ العمل به، ما لم يكن قد صدر قبل هذا التاريخ حكم برسو المزايا في شأن العقار محل القسمة. مادة ثالثة: على الوزراء كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم بقانون، وينشر في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره. ونصت المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم 121 لسنة 2026 بتعديل نص المادة (830) من القانون المدني الصادر بالمرسوم رقم (67) لسنة 1980 على ما يلي: أحاط الدستور الملكية بسياسات من الحماية، فجعلها مصونة، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، واعتبرها حقاً فردياً ذا وظيفة اجتماعية، ونص على أن التراحم صلة وثقى بين المواطنين، وأن الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق، يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها. وهذه المبادئ الدستورية، في مجموعها، تكشف عن نهج يقوم على الموازنة بين صون الملكية باعتبارها حقاً فردياً، وبين ما تؤديه من وظيفة اجتماعية، فيلتزم المشرع، وهو

صدر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم»، المرسوم بقانون رقم 121 لسنة 2026 بتعديل نص المادة (830) من القانون المدني الصادر بالمرسوم رقم (67) لسنة 1980، ونصت مواده على ما يلي: مادة أولى: يضاف إلى نص المادة (830) من القانون المدني المشار إليه، بئدين جديدين برقمي (3) و(4) نصهما الآتي: مادة (830) 3 - إذا كان المال الشائع عقاراً سكنياً، فللمحكمة، بناءً على طلب أحد الشركاء، أن تأمر بالبقاء في الشيوخ أو بالاستمرار فيه لمدة تحددها، بشرط أن يثبت أن العقار هو سكنه الوحيد، وأن أمواله لا تكفي لشراء عقار سكني مناسب، ويجوز لأي من الشركاء طلب إنهاء البقاء في الشيوخ إذا أثبت زوال أي من هذين الشرطين. 4 - لكل شريك في العقار السكني، أثناء نظر دعوى القسمة، أن يطلب تملك حصصه طبقاً للقيمة التي يقدراها خبير منتخب المحكمة لهذا الغرض، وإذا تعددت طلبات التملك، جاز للشركاء الاتفاق على نسبة كل منهم في هذه الحصص، ويلتزم كل منهم بإيداع المبلغ المقابل لنسبته في خزنة المحكمة خلال الأجل الذي تحدده، فإذا لم يتفقوا، قسمت الحصص بالتساوي بينهم، ومنحتهم المحكمة أجلاً للإيداع المبلغ. وفي حال تخلف أي من الشركاء عن الإيداع خلال الأجل المحدد - دون عذر تقبله المحكمة - سقط طلبه، واقتصر التملك على الباقين، وأعيد تحديد نسبة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-10-26	4	17829

«العدل» في المؤتمر الثاني لـ «المحاميين» دعم الخدمات الرقمية مع الحفاظ على أخلاقيات المهنة

| كتب ناصر الفرخان |



(تصوير نايف العتلة)

القيندي تتوسط كبار الحضور مع بدء المؤتمر

أكدت وكيلة وزارة العدل المساعدة للشؤون الفنية والإدارية بالتكليف نوف القيندي، أن «رؤية الوزارة تتجاوز مجرد رقمنة الخدمات والإجراءات إلى بناء بيئة قانونية آمنة ومستقرة، وتمكين المحامين من الاستفادة من البنية التكنولوجية للوصول إلى الخدمات العدلية بسهولة ويسر، مع المحافظة على الهوية الإنسانية والقيم الأخلاقية للمهنة المحاماة».

جاء ذلك، في افتتاح مؤتمر المحاماة الثاني الذي تنظمه جمعية المحامين تحت عنوان «القسم العالمي للمحاميين المبتكرين»، برعاية وزير العدل المستشار ناصر السميح، وبمشاركة نخبة من القيادات القانونية والمحامين من الكويت ودول الخليج والوطن العربي، لمناقشة مستقبل المهنة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة وتنامي دور الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني والقضائي.

وقالت القيندي، في كلمة نيابة عن وزير العدل، إن «الوزارة تنظر إلى جمعية المحامين باعتبارها شريكاً أساسياً في تطوير منظومة العدالة»، مشددة على أهمية تعزيز التعاون في تحديث التشريعات العدلية، وتبسيط الإجراءات، ودعم التحول الرقمي وتبادل الخبرات.

وأضافت أن «التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي أصبحا من المحركات الأساسية لرفع كفاءة العمل القانوني والقضائي، بما يدعم تحقيق العدالة الناجزة وضمان وصول الحقوق إلى أصحابها».



تكريم ممثلة راعي المؤتمر

خبرة المحامي

من جانبه، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين خالد السويغان أن «مستقبل المحاماة يتطلب مواكبة التطورات التقنية والتشريعية والانتقال من طرح الأفكار والرؤى إلى تنفيذ مبادرات عملية تحدث نقلة في المهنة وترفع كفاءة منظومة العدالة».

وقال السويغان، في كلمة له بافتتاح المؤتمر، إن «الذكاء الاصطناعي يتيح فرصاً واسعة

لتطوير البحث القانوني وإدارة القضايا واختصار الوقت والجهد، لكنه يمثل أداة مساندة للمحامي والقاضي، ولا يمكن أن يكون بديلاً عن خبرة المحامي وحكمته ومسؤوليته في الدفاع عن الحقوق»، مؤكداً ضرورة الالتزام بسرية المعلومات والأخلاقيات المهنية والضوابط الأخلاقية.

استقلال

بدوره، شدد رئيس اتحاد المحامين العرب ونقيب المحامين في مصر عبدالحليم علام، على أن «توظيف الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة يجب أن ينطلقا من هدف أساسي يتمثل في تعزيز حماية الحقوق والحريات، مع صون استقلال

المحامي والحفاظ على القيم الأخلاقية والرسالة الإنسانية للمهنة».

وأكد علام في كلمة له أن «جوهر المحاماة هو الدفاع عن الإنسان وكرامته وتحقيق العدالة، ومحامي المستقبل يحتاج إلى الجمع بين المعرفة القانونية العميقة وأدوات التقنية الحديثة والحكمة والأمانة في الدفاع عن موكله».

ودعا إلى «تعزيز التعاون بين نقابات المحامين العربية، وتحويل اللقاءات وتبادل الأفكار إلى برامج ومبادرات عملية تسهم في تطوير المهنة وإعداد الأجيال الجديدة»، مؤكداً أن استقلال المحامي يمثل ركيزة أساسية لحماية حق الإنسان في الدفاع عن نفسه وصون حقوقه وحرياته.

من جهته، أكد رئيس اتحاد المحامين الخليجيين عدنان أبل، أن «الارتقاء بمهنة المحاماة يتطلب الانتقال من ردود الفعل إلى المبادرة وصناعة التغيير، والاستفادة من التطورات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي لتعزيز كفاءة المحامين ومواكبة المتغيرات المتسارعة».

وأشار أبل إلى أن «نحو 693 تشريعاً في الكويت تخضع للمراجعة والتحديث، ضمن الخطة الوطنية لتطوير التشريعات، مثنياً التعاون مع وزارة العدل والجهود المبذولة لتطوير المنظومة العدلية والتشريعية». وشدد على «أهمية توحيد الجهود بين جمعيات ونقابات المحامين الخليجية والعربية، والعمل على تحويل توصيات المؤتمر إلى إنجازات ملموسة تخدم المهنة وتعزز قدرتها على مواكبة المستقبل».



القيندي :

رؤية الوزارة تتجاوز

رقمنة الخدمات

والإجراءات إلى بناء

بيئة قانونية آمنة

ومستقرة

السويغان :

الذكاء الاصطناعي لن

يكون بديلاً للمحامي ...

وتطوير قانون المهنة

أولوية

علام :

استقلال المحامي

خط الدفاع الأول عن

الحقوق والحريات

أبل :

الاستفادة من الذكاء

الاصطناعي لتعزيز

كفاءة المحامين

ومواكبة المتغيرات

العدد
16826

الصفحة
5

التاريخ
2026-10-26

اليوم
الاثنين

وزارة العدل
إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٦/١١/١١ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعي رقم ٢٠٢٣/٥٢٧ ببيع ٢/٢٠٢٣.

المرفوعة من: ورثة المرحوم / إبراهيم راشد إبراهيم الراشد

١- خالد إبراهيم راشد الراشد ٢- خالد إبراهيم راشد الراشد

٣- خالد حسن علي الشطي بصفته من ورثة المرحومة / منال إبراهيم راشد الراشد وبصفته قيم عن المحجور عليه / معاذ خالد علي الشطي وبصفته ولي عن أبنائه القصر وهم:

٤- فتية خالد علي الشطي ٥- أنس خالد علي الشطي

٦- فؤاد عزمي قاسم ٧- محمد إبراهيم راشد الراشد

٨- سامية عبد العزيز سليمان الشومر ٩- نور ماجد عزمي قاسم

١٠- ضاري ماجد عزمي قاسم ١١- علي خالد علي الشطي

١٢- عثمان خالد علي الشطي

أولاً: أوصاف العقار:

١- عقار الوثيقة رقم ٢٠٢٠/٢٦٥٧ المكاتر بمنطقة الرميثة - سبعة رقم ١٢٢ - قطعة رقم ١ - من المخطط رقم م/٢٦٥٨٥ حالياً سابقاً م/٢٨٧٥٦ - ومساحته ٢٨٧٥٠ نظير مبلغ / ٥٨٢٢٠٠ د.ك (خمسة وثلاثون ألف ومائتان دينار كويتي).

٢- وفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف:

٣- العقار سكن خاص مكون من (أرضي + أول + سطح + ملاحق) وتوجد مخالقات وهي تحويل الصكراج إلى غرفة + بناء ملحقي غير مرخص جهة الشارع + يوجد زيادة بناء من المواد الثبيلة في سطح العقار من غير ترخيص.

٤- وفقاً لما ورد بتقرير الخبير:

٥- العقار موضوع الدعي مطابق من حيث المواصفات العامة والخاصة للوثيقة رقم ٢٠٢٠/٢٦٥٧ وبمساحة ٢٨٧٥٠.

٦- العقار موضوع النزاع عبارة عن بيت سكن خاص يقع على زاوية داخلية ويحده الجيران من الجهتين.

٧- العقار يحتوي على عدد (٢) مدخل والحكساء الخارجي عبارة عن مساح.

٨- العقار موضوع النزاع مكون من دور أرضي + دور أول + سطح + عدد (٤) ملاحق وارشد المدعى عليه شخصياً عن مكونات وهي بالتفصيل التالي:

٩- الدور الأرضي مكون من صالة + عدد (٢) غرف + غرفة ماستر (مع حمام + غرفة تبديل) + حمام + غرفة طعام.

١٠- الدور الأول مكون من عدد (٥) غرف + حمام.

١١- يوجد عدد (٤) ملاحق في الحوش الأول مكون من غرفتين + حمام والثاني مكون من غرفة خادمة + حمام والثالث عبارة عن مطبخ والرابع مكون من غرفتين + حمام.

١٢- تكييف عن النزاع وحدات منفصلة.

١٣- أخذ المدعى عليه أنه يستغل العقار مع المدعي الخامس.

ثانياً: شروط المزايدة:

أولاً: يبدأ المزايدة بالثمن الأساسي المبين بقرن العقار. ويشترط للمشاركة في المزايدة سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطائه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطائه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطائه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم بفسخ المزايدة عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مضروباً بإيداع كامل ثمن المزايدة فني هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يتم المزايدة الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالتعثر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يمتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مسحوب بإيداع كامل قيمته.

وسلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل المزايدة عليه المزايدة في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ومطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أي مسؤولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزايدة بأنه عاين العقار معاينة تافهة للجهاة.

تانياً: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزايدة قبل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ التملك بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستاجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزايدة بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-10-26	4	17829

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة المبيعات بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/١١/١٢ - قاعة ٥ - الدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك لتنفيذ احكام المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٣/٧٤٥ ببيع/٣. المرفوعة من، ١- جابر ثامر جابر العنزي ٢- منصور ثامر جابر العنزي ٣- جميله ثامر جابر العنزي ٤- مسنى ثامر جابر العنزي ٥- انتصار ثامر جابر العنزي ٦- سميرة ثامر جابر العنزي ٧- وريثة المرحوم / ثامر جابر خلف العنزي والمرحومة عمشة عليان محمد والمرحوم/ سمود ثامر جابر خلف العنزي وهم، ١- هاطمة دسيف سفاح ٢- عقيله دحام لهور الطفيري ٣- نواف ثامر جابر خلف العنزي ٤- محمد ثامر جابر خلف العنزي ٥- مشعل ثامر جابر خلف العنزي ٦- شبيخه ثامر جابر خلف العنزي ٧- مشاعل ثامر جابر خلف العنزي ٨- عامر ثامر جابر خلف العنزي ٩- فتيهه ثامر جابر خلف العنزي ١٠- نافع ثامر جابر خلف العنزي ١١- ناصر ثامر جابر خلف العنزي ١٢- نوره ثامر جابر خلف العنزي ١٣- نوره ثامر جابر خلف العنزي ١٤- بشاير نايف ثامر جابر خلف العنزي ١٥- شقيه محمد منصور العجمي ١٦- مدير عام البيئة العامة لشئون القصر بسفسته وصيا على القصر وريثة المرحوم/ ثامر جابر خلف العنزي (حمد ثامر جابر خلف العنزي) ووصيا على القصر وريثة المرحوم/ سمود ثامر جابر خلف العنزي وهم/ عمشة سمود ثامر جابر خلف العنزي) والهجور عليها ثايريه جابر ثامر جابر خلف العنزي. ١٧- رئيس إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بسفسته. ١٨- وهام ثامر جابر خلف العنزي.

أولاً: أوصاف العقار وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة

عقار الوثيقة رقم (١٩٩٢/٧٦١٢) الواقع في منطقة الجهراء - قسيمة رقم (٣٠٤) قطعة (٢) من المخطط رقم (٢٧٣٢٢/م) ومساحته (٢م.٠٠) وقد صدر على العقار عقد هبة برقم ٢٠٠٥/٢٣٨٠ وذلك بالمزاد العلني بسعر أساسي مقداره/ ١٨٨٩٥٦,٨٠٠ د.ك (مائة وثمانية وثمانون ألفاً وثمانمائة وستة وخمسون ديناراً كويتياً و ٨٠٠ فلس). ملاحظة: مخالفتات ١- زيادة نسبة البناء في الدور الأول ٢- البناء خارج حدود القسيمة والتعدي على أملاك الدولة. المعايينة: بجلسته ٢٠٢٣/٧/٢٨ تم الانتقال لمعاينة عقار النزاع والكاثن في منطقة الجهراء قطعة ٢ شارع رقم ٤ قسيمة رقم ٣٠٤ منزل رقم ٧٤. وذلك بحضور وإرشاد المدعي الأول السيد جابر ثامر جابر العنزي، ووكيل المدعين السيد محمد عبد الله غريب فرحان، والمدعى عليها الثانية السيدة عقيلة دحام لهور الطفيري، والمدعى عليه العاشر السيد نافع ثامر جابر العنزي وتخلّف باقي الخصوم عن الحضور رغم صحة إعلانهم. كما حضر خبير الدزاية من الإدارة السيد سعد عبيد الله الديحاني المستعان به لمعاونتنا على تنفيذ المأمورية، حيث تمت المعاينة على النحو الآتي: ١- عقار النزاع منزل سكني قديم الإنشاء، مكسو بالطوبق الجبيري من الخارج. مساحته ٢م.٠٠ ويطل على شارع واحد. ٢- لعقار النزاع مدخلان رئيسيان وهو ممكن من دروين أرضي وأول. ٣- يتكون الدور الأرضي من ديوانيتين وحمامهما، بالإضافة إلى أربع غرف نوم وحمامين ومطبخين ورسالتين ومخزن. ٤- يتكون الدور الأول من ثلاث غرف نوم وحمام وموزع للغرف. ٥- لا توجد إنشاءات بالسطح سوى بيت الدرج. ٦- يخلو عقار النزاع من أي مصعد، وتكفيته بنظام الوحدات. ٧- أفاد وكيل المدعين وأقر المدعى عليه العاشر بأن المنتفع بعقار النزاع حالياً، هم: السيدة فاطمة ديف سفاح، والهجور عليها السيدة ثايريه ثامر جابر خلف العنزي والسيدة شبيخة ثامر خلف العنزي، والسيدة عقيلة دحام لهور الطفيري، والسيد مشعل ثامر جابر خلف العنزي، والسيدة مشاعل ثامر جابر خلف العنزي، والسيدة وريثة المرحوم/ ثامر جابر خلف العنزي والسيدة وهام ثامر جابر خلف العنزي.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل. ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسم التسجيل. ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل ولا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع. رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مضروباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن. خامساً: إذا لم يتم المزايدة الأولى بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للمزايدة بالتمسك تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء، غير مضروباً بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار. سادساً: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها (٢٠٠ د.ك) وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية. سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرة إجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم من دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية. ثامناً: يقر الراعي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة. تانياً: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات. ٢- حكم رسو المزاد هابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات. ٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعته ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستاجر بقوة القانون ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة الثل».

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-10-26	4	17829



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلم إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/١١/١٢ - قاعة ٥ - بالدور الثامن - بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٥/٢١٢ بيوع/٣ المرفوعة من: ١- منى سليمان خليفة سليمان.

ضمد: ١- عبد الكريم صالح سالم التواجير
٢- الممثل القانوني لبنك الائتمان الكويتي
٣- مدير عام إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بصفته

أولاً، أوصاف العقار، وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة.

- بيع عقار الوثيقة رقم ١٩٩٣/٩١٥٩ الواقع بمنطقة ضاحية الاندلس - قسيمة رقم ١٢٧ - قطعة رقم ٨ مخطط رقم م/٣٣٧٨٣ ومساحته ٢٥٠٠م. وذلك بالمزاد العلني بئمن أساسي وقدره (د.ك. ٢٦٧٣٠٠) مائتان وسبعة وستون ألف وثلاثمائة دينار كويتي.
- المعاينة،

تاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٥ تم الانتقال الى القسيمة موضوع الدعوى الواقعة بمنطقة الاندلس - ق ٨ - شارع ٤ - منزل ١٢٨ قسيمة ١٢٧ بحضور وإرشاد المدعية/ منى سليمان خليفة سليمان والسيد خبير الدراية/ فهد الطيري وتخلف المدعى عليهم عن الحضور. حيث تمت المعاينة على النحو التالي:

- مساحة العقار ٢٥٠٠ - بموجب الوثيقة رقم ١٩٩٣/٩١٥٩.
- العقار موضوع النزاع عبارة عن سكن خاص سد يطل على شارع واحد ويحدد ٣ جيران.
- العقار موضوع النزاع عبارة عن دور أرضي ودور أول وسطح.
- الدور الأرضي مكون من شقتين.
- الشقة الأولى تحتوي على صالة - غرفة ماستر - عدد ٢ عدد غرف بينهم حمام مشترك + مطبخ وحمام.
- الشقة الثانية تحتوي على صالة - عدد ٣ غرف نوم + حمامين + مطبخ.
- الدور الأول مكون من شقتين مائتين تحتوي كلاهما على عدد ٣ غرف + صالة + حمامين + مطبخ
- تبين للخبرة من خلال المعاينة بأن العقار موضوع النزاع مؤجر بالكامل عدا شقة رقم ١ بالدور الأول نخلو من المؤجرين.
- الكساء الخارجي للعقار موضوع النزاع سيجما.
- حالة العقار موضوع النزاع قديم ولا يوجد به مصعد.
- تكييف المنزل وحدات.
- العقار موضوع النزاع له مدخلين واحد رئيسي والآخر جانبي.
- قام السيد خبير الدراية بمعاينة العقار تمهيداً لتقدير قيمته وتقديم التقرير الخاص بذلك.

ثانياً، شروط المزاد:

أولاً، يبدأ المزاد بالتمنن الأساسي المبين قرون العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك التمنن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً، يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل التمنن الذي اعتمد والمصروفات ورسم التسجيل.

ثالثاً، فإن لم يودع من اعتمد عطاءه التمنن كاملاً وجب عليه إيداع خمس التمنن على الأقل والا أعيدت المزايعة على ذمته في نفس الجلسة على أساس التمنن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً، إذا أودع المزايد التمنن في الجلسة التالية حكم بفسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل تمنن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايعة في نفس الجلسة على أساس هذا التمنن.

خامساً، إذا لم يقيم المزايد الأول بإيداع التمنن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايعة فوراً على ذمته على أساس التمنن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد بالتخلف بما ينقص من تمنن العقار.

سادساً، يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك. وآتباع الإحاطة والخبرة ومصاريف الإعلان والتشهر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً، ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامناً، يقر الراعي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة تأهيلية للجهالة.

١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنس الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه، إذا كان من ثمرت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل.

المستشار / نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-10-26	4	18756



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلم إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموسوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق 2026/11/16 - قاعة 5 - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2024/65 ببيع/1 المرفوعة من:

- 1 - عبد العزيز غازي عبد العتيبي.
- 2 - طفله هملان عايض العتيبي.
- 3 - نواف غازي عبد ناجي العتيبي.
- 4 - وليد غازي عبد ناجي العتيبي.
- 1 - مدير إدارة المؤسسة العامة للرعاية السكنية. 10 - نايف غازي عبد ناجي العتيبي.
- 2 - مدير بنك الائتمان.
- 3 - ريجانه نافع فواز.
- 4 - مشعل غازي عبد ناجي العتيبي.
- 5 - عبد غازي عبد ناجي العتيبي.
- 6 - سعود غازي عبد ناجي العتيبي.
- 7 - مريم غازي عبد ناجي العتيبي.
- 8 - عاليه غازي عبد ناجي العتيبي.
- 9 - مصبويه غازي عبد ناجي العتيبي.
- 5 - مها غازي عبد ناجي العتيبي.
- 6 - مشاعل غازي عبد ناجي العتيبي.
- 7 - رمي غازي عبد العتيبي بصفتهم من ورثة المرحوم/ غازي عبد ناجي العتيبي.
- 10 - نايف غازي عبد ناجي العتيبي.
- 11 - ريم غازي عبد ناجي العتيبي.
- 12 - نوف غازي عبد ناجي العتيبي.
- 13 - سيف غازي عبد ناجي العتيبي.
- 14 - فيصل غازي عبد ناجي العتيبي.
- 15 - مشاعه غازي عبد ناجي العتيبي.
- 16 - عنود غازي عبد ناجي العتيبي.
- 17 - شيخة غازي عبد ناجي العتيبي.

أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

- عقار الوثيقة رقم 1996/11957 الكائن بمنطقة الظهر - قسيمة رقم 322 - قطعة رقم 1 - من المخطط م/ 36923 ومساحته 278.92م2 وذلك بالمزاد العلني يتمن أساسي مقداره 144.342 د.ك (مائة وأربعة وأربعون ألف وثلاثمائة وأثنى وأربعون ديناراً كويتياً).

•• ووفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف:

العقار سكن خاص مكون من أرضى وأول وسطح.

•• ووفقاً لما ورد بتقرير الخبير

بجلسة 2023/5/17 قمنا بالانتقال للعقار موضوع الدعوى الكائن في منطقة الظهر قطعة رقم 1 شارع 5 جادة 4 مبنى 8 قسيمة 322 الرقم الألي 91054062 بحضور وإرشاد وكيل المدعين وتخلّف باقي الأطراف بالرغم من صحة إعلانه، وبحضور السيد خبير الداراية، تمت المعاينة على النحو التالي:

العقار عين النزاع يقع على زاوية شارع داخلي.

تكتسبة العقار من الخارج موزاييك أبيض.

مساحة العقار 278.92م2 حسب الوثيقة وهو بيت حكومي.

العقار عين النزاع مكون من دورين وله مدخلين.

لم تتمكن الخبرة من دخول العقار على الرغم من اخطار الخصوم بموعد المعاينة وطرق الجرس عدة مرات.

أفاد السيد خبير الداراية بأنه يمكنه تقدير قيمة العقار من الخارج وقام بتدوين ملاحظاته تمهيداً لتقدير قيمته.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً : يبدأ المزاد بالثمن الاساسي، ويشتترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً، يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً، فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً، إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم بفسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً، إذا لم يتم المزايدة الأولى بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعرض تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما يتنقص من ثمن العقار.

سادساً، يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً، ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرون لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسؤولية.

شامناً، يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافذة للجهالة.

- 1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.
- 2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
- 3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات انه «إذا كان من نزع ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-10-26	4	18756



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلم إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/١١/١٩ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٣/٤٨٩ بيوع/٣ المرفوعة من: بنك وريه ش م ك.ع.

ضد: ١ - سعد خالد سيف الطشه الرشيدى.
٢ - مدير عام بنك الائتمان الكويتي

أولاً: أوصاف العقار وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة:

عقار الوثائق رقم (٢٠٢٢/٧١٧٣) الواقع في منطقة العمرية - قسيمة رقم (٢٥) قطعة (٣) من المخطط رقم (٢١٥٩٦/م) ومساحته (٢٨٧٥٠) وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي قدره (٦٢١٠٠٠ د.ك) ستمائة وواحد وعشرون ألف دينار كويتي.

المعينة:-

بجلسة ٢٠٢٥/٢/١٦ قمنا بالانتقال للعين موضوع الدعوى الكائن في منطقة العمرية قطعة رقم (٣) شارع (٤) منزل (٥) بحضور وإرشاد وكيل المدعي وتخلف باقي أطراف الدعوى رقم صحة إعلانهم وبحضور السيد خبير الدراية ناصر حجي الطيري، حيث تمت المعاينة على النحو التالي:

- عين النزاع عبارة عن سكن خاص (هدام) وتقع عين النزاع على شارعين زاوية وسكة
- التسمية الخارجية للعين الحجر الجيري لون بيع
- من الخارج عين الفراغ مكونة من دور أرضي وأول
- قامت الخبيرة بطرق الباب عدة مرات ولكن لم يفتح أحد.
- قامت الخبيرة بسؤال السيد خبير الدراية عن إمكانية تقدير قيمة الأرض والمباني من الخارج
- أفاد السيد خبير الدراية أنه بالإمكان تقدير قيمة الأرض والمباني من الخارج

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي المبين قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسوم المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته.

ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك. وآتباع الحمامة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرون لأجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسؤولية.

ثامناً: يقر الراعي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنس الفترة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه، إذا كان من نزع ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه باجرة المثل..

المستشار نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-10-26	4	18756

وزارة العدل

اعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن ادارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/١١/٢٤ - قاعة
٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحا وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٥/١١٠ ببيع/٥.
المرفوعة من : زين العابدين يعقوب السيد يوسف الرفاعي
ضد : ١- أنور السيد يعقوب السيد يوسف الرفاعي ٢- أنوار يعقوب السيد يوسف الرفاعي ٣- نوال يعقوب السيد يوسف الرفاعي
٤- أحمد سيد يعقوب السيد يوسف الرفاعي ٥- افتخار السيد يعقوب السيد يوسف الرفاعي ٦- صبيحة السيد يعقوب السيد يوسف الرفاعي
٧- ورثة المرحوم/عدنان يعقوب السيد يوسف الرفاعي وهم : * انجه غريب مصطفى الطويل * خالد عدنان يعقوب السيد الرفاعي
* رقيه عدنان يعقوب السيد الرفاعي * أنوار عدنان يعقوب السيد الرفاعي * مريم عدنان يعقوب السيد الرفاعي
٨- ورثة المرحومة/رابعة يعقوب السيد يوسف الرفاعي وهم : * اماني محمد حبيب نجم * هيثم عبدالرزاق عبدالله الريحان
٩- ورثة المرحومة/نجيبه السيد يعقوب السيد يوسف الرفاعي وهم : * ميسون أحمد محمد السقاف * لمياء أحمد محمد السقاف
* فارعة أحمد محمد السقاف * هيفاء أحمد محمد السقاف * محمد أحمد محمد السقاف * أسماء أحمد محمد السقاف
١٠- ورثة المرحوم/سعيد السيد يعقوب السيد يوسف الرفاعي وهم : * ثلثة السيد عبدالوهاب السيد يوسف الرفاعي
* محمد سعيد السيد يعقوب الرفاعي * خالد سعيد السيد يعقوب الرفاعي * خلود سعيد السيد يعقوب الرفاعي * سماء سعيد السيد يعقوب الرفاعي
١١- ورثة المرحوم/عبدالله السيد يعقوب السيد يوسف الرفاعي وهم : * منى عبدالله السيد يعقوب الرفاعي * هناء عبدالله السيد يعقوب الرفاعي
* مها عبدالله السيد يعقوب الرفاعي * امواج عبدالله السيد يعقوب الرفاعي * نضار عبدالله السيد يعقوب الرفاعي
١٢- ورثة المرحوم/عبدالله السيد يوسف الرفاعي وهم : * عبدالله عبداللطيف عبدالله الرفاعي
* يوسف عبداللطيف عبدالله الرفاعي * دانه عبداللطيف عبدالله الرفاعي * سميرة عبداللطيف عبدالله الرفاعي * صبيحة عبدالله محسن العنزي
* فاطمة عبداللطيف عبدالله الرفاعي * الاء عبداللطيف عبدالله الرفاعي ١٣- مدير عام بلدية الكويت - بصفته ١٤- مدير عام بيت الزكاة - بصفته

أولا : أوصاف العقار الأول :

عقار الوثيقة رقم ٢٠٢٠/٨٧٥٦ الكائن بمنطقة الفنطاس الزراعي - قطعة ٤ زراعية - قسيمة رقم ٢ سابقاً رقم ٤ من المخطط رقم
م/٣٤٢٠٦ ومساحته ٢م١٦٨٣، وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره ١٠٢٢٤٢٢٥ د.ك (مليون وأثنى وعشرون ألف واربعمائة
وأثنى وعشرون دينار كويتي و ٥٠٠ فلس). * **ورد بشهادة الأوصاف:** - العقار عبارة عن أرض فضاء. * **وفقاً لما جاء بتقرير
الخبير:** تم الانتقال الى أعين النزاع الواقعة في منطقة الفنطاس الزراعية - قطعة ٤ وذلك بحضور وارشاد وكيل المدعي والسيد
خبير الدراية/ فيصل الشرحان وتخلف بقية الخصوم عن الحضور بالرغم من صحة اعلانهم. كما تنوه الخبرة بأنها ستشير في
التقرير على قسائم أعين النزاع طبقاً للتنظيم العمراني الحديث والصادر به كتاب بلدية الكويت المؤرخ في ٢٠٢٣/٥/٢٨ والذي
سيتم ذكره لاحقاً. كما أرشد وكيل المدعي عن القسيمة رقم ٢ حيث تبلغ مساحتها ٢م١٩٨٣ وهي بطن وظهر تقع على شارع ٢٠
وشارع ١٠٣ يحدها من الجانب الأول قسيمة رقم ٣ ومن الجانب الآخر منزل وهي عبارة عن أرض فضاء. ٢- **أوصاف العقار الثاني:**
- عقار الوثيقة رقم ٢٠٢٠/٨٧٥٦ الكائن بمنطقة الفنطاس الزراعي قطعة ٤ زراعية - قسيمة رقم ٣ سابقاً رقم ٥، من المخطط رقم
م/٣٤٢٠٦ ومساحته ٢م١٥٤٥، وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره ٩٣٨٥٨٧٥ د.ك (تسعمائة وأثنى وسبعون ألف وخمسمائة
وسبعة وثمانون دينار كويتي و ٥٠٠ فلس). * **ورد بشهادة الأوصاف:** العقار أرض فضاء. * **كما جاء بتقرير الخبير:** كما أرشد
وكيل المدعي عن القسيمة رقم ٣ حيث تبلغ مساحتها ٢م١٥٤٥ وهي بطن وظهر تقع على شارع ٢٠ وشارع ١٠٣ يحدها من الجانب
الأول منزل ومن الجانب الآخر أرض فضاء وهي عبارة عن أرض فضاء. ٣- **أوصاف العقار الثالث:** - عقار الوثيقة رقم ٢٠٢٠/٨٧٥٦
الكائن بمنطقة الفنطاس الزراعي - قطعة ٤ زراعية - قسيمة رقم ٤٣ سابقاً رقم ٦ من المخطط رقم م/٣٤٢٠٦ ومساحته ٢م١٥٠٠
، وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره ٩٧٢٠٠٠ د.ك (تسعمائة وأثنى وسبعون ألف دينار كويتي) * **ورد بشهادة الأوصاف:**
العقار أرض فضاء. * **كما جاء بتقرير الخبير:** أرشد وكيل المدعي عن القسيمة رقم ٤٣ والتي تبلغ مساحتها ٢م١٥٠٠ تقع على
زاوية ويحدها من الجانب الأول منزل وهي أرض فضاء غير مستغلة وتطل على شارعين وهما شارع ١٧ وشارع ٢٠.

ثانياً : شروط المزاد

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي المبين قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الاقل بموجب شيك
مصدق من البنك المسحوب عليه او بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه ان يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصرفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس الثمن على الاقل والا اعيدت المزايدة على ذمته في
نفس الجلسة على اساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: إذا اودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم بفسو المزاد عليه إلا اذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة
العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على اساس هذا الثمن.
خامساً: اذا لم يتم المزايدة الاولى بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعرض تعاد المزايدة فوراً على ذمته
على اساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب
بإيداع كامل قيمته ، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقداره ٢٠٠
دينار وانعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الاعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لأجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون ان تتحمل ادارة الكتاب
بالحكمة الكلية أي مسئولية.
ثامناً : يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهاالة.

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه إذا كان من نزع ملكيته ساكناً في العقار ففي فيه كمستأجر بضوة
القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل..

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-10-26	5	20307



وزارة العدل إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

على أرض الواقع. وقد قام خبير الدراية بمعاينة الشقة موضوع الدعوى تمهيداً لتقدير قيمتها وتقديم التقرير الخاص بذلك.

- ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم بفسخ المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يتم المزايدة الأولى بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار

سادساً: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك. وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

ثامناً: يقر الراعي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة تافية للجهاالة

تنبية: 1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات. 2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.

3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات أنه: إذا كان من نزعت ملكيته سائناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لمصلحته بإجرة المثل.

المستشار

نائب رئيس المحكمة الكلية

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق 2026/11/23 - قاعة 5 بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2024/652 بيوغ/1

المرفوعة من: شركة نيورك العقارية (ش.ذ.م.م) ضد: أحمد عبدالله محمد بو شهري عن نفسه ويصفته صاحب مؤسسة عبدالله محمد بوشهري للتجارة العامة.

أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة) الوحدة السكنية رقم 401 نموذج 1 برج 1 الطابق الرابع من عقار الوثيقة رقم 1998/18579 ومساحتها 203.23م²، التائنة بمنطقة حولي قطعة 49 قسيمة رقم 21 من المخطط رقم م35432 وذلك بالمزاد العلني بثمان أساسي وقرده (165000 د.ك) مائة وخمسة وستون ألف دينار كويتي

== ووفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف: الوحدة السكنية الواقعة في (حولى) نموذج (1) برج (1)

الدور (الرابع) ومساحتها (32 م² , 203) ويتيحها موقف سيارة ومساحتها (32, 1 م²) وتتكون من (1 صالة + 4 غرفة + 6 حمام + 1 مطبخ + 1 غ خادمة + 1 مخزن) وتوجد مخالفه وهي ضم جزء من الموزع (من المواد الخفيفة) جهة اليسار من المصعد

== ووفقاً لما ورد بتقرير الخبير: العقار الواقعة به العين موضوع الدعوى يقع في منطقة حولي قطعة (6) شارع (326) قسيمة (4921) يحمل رقم الي (91930747) وهو عبارة عن مجمع سكني مكون من 6 أبراج يقع على شارعين بطول وتظهر المجمع السكني له سرداب واحد على كامل مساحة القسيمة عبارة عن مواقف سيارات كل برج مكون من دور أرضي مشترك وساحة مع الأبراج، ولكل برج ثمانية طوابق سكنية وسطح وله مصعد واحد ودرج رئيسي و درج طوارئ المجمع الواقعة به العين موضوع الدعوى مطابق من حيث المواصفات العامة والخاصة للوثيقة رقم (18579) المؤرخة في 1998/12/27 والبالغ مساحته (862م²) والمرفق ضمن الملف الاتي للدعوى.

عين النزاع عبارة عن شقة تقع في الدور الرابع من البرج (A) وتحمل رقم (401) (نموذج 1) ورقم الي (15264287) وهي مكونة من صالة وعدد 4 غرفة نوم و (3) حمام وغرفة خادمة بها حمام ومطبخ، ويكونه، مساحتها الإجمالية (203.23 م²) ومساحة البلكونة (11.26 م²). كما يتبع الشقة موقف سيارة رقم (31-32) يقع في السرداب ومساحته (32.1 م²).

قامت الخبرة بمطابقة ما جاء بأوراق الحجز وما تضمنته من شهادة الأوصاف ومستندات الملكية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-10-26	5	20307

Ministry of justice



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق 2026/11/11 - قاعة 5 بالدور الثامن بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2023/537 بيوع /2- المرفوعة من: ورثة المرحوم / إبراهيم راشد إبراهيم الراشد.

1- خالد إبراهيم راشد الراشد.
2- خلود إبراهيم راشد الراشد.
3- خالد حسن علي الشطي بصفته من ورثة المرحومة/ منال إبراهيم راشد الراشد وبصفته قسماً عن المحجور عليه/ معاذ خالد علي الشطي وبصفته ولياً عن أبنائه القصر وهم:

ضد:

1- محمد إبراهيم راشد الراشد.
2- سامية عبد العزيز سليمان الشومر.
3- سلطان ماجد عزمي قاسم.
4- نور ماجد عزمي قاسم.
5- فجر ماجد عزمي قاسم.

6- ضاري ماجد عزمي قاسم
7- حمد إبراهيم راشد الراشد
8- علي خالد علي الشطي
9- عثمان خالد علي الشطي

أولاً: أوصاف العقار :

- عقار الوثيقة رقم 2020/2657 الكائن بمنطقة الرميثة قسيمة رقم 122 - قطعة رقم 1 - من المخطط رقم م / 26585 حالياً سابقاً م / 28752 - ومساحته 2750م² نظير مبلغ 583200 (خمس مئة وثلاثة وثمانين ألفاً ومئتي دينار كويتي) وفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف:

فالعقار سكن خاص مكون من (أرضي + أول + سطح + ملاحق) وتوجد مخالفات وهي تحويل الكراج الى غرفة + بناء ملحق غير مرخص جهة الشارع + توجد زيادة بناء من المواد الثقيلة في السطح العقار من غير ترخيص.

ووفقاً لما ورد بتقرير الخبير :

- العقار موضوع الدعوى مطابق من حيث المواصفات العامة والخاصة للوثيقة رقم 2020/2657 وبمساحة 2750م².
- العقار موضوع النزاع عبارة عن بيت سكن خاص يقع على زاوية داخلية ويحده الجيران من الجهتين.
- العقار يحتوي على عدد (2) مدخل والكساء الخارجي عبارة عن مساح.
- العقار موضوع النزاع مكون من دور أرضي + دور أول + سطح + عدد (4) ملاحق وارشد المدعى عليه شخصياً عن مكوناته وهي بالتفصيل التالي:
1- الدور الأرضي مكون من صالة + عدد (3) غرف + غرفة ماستر (مع حمام + غرفة تبديل) + حمام + غرفة طعام.
2- الدور الأول مكون من عدد (5) غرف + حمام.
3- يوجد عدد (4) ملاحق في الحوش الأول مكون من غرفتين + حمام الثاني مكون من غرفة خادمة + حمام والثالث عبارة عن مطبخ والرابع مكون من غرفتين + حمام.
4- تكييف عين النزاع وحدات منفصلة.
افاد المدعى عليه أنه يستغل العقار مع المدعي الخامس.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.
خامساً: إذا أودع المزايد لثمن في الجلسة التالية حكم بفسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
سادساً: إذا لم يقدم المزايد الأول بإيداع لثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د ك واتعاب الحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تتبعه: 1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.

2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.

3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على انه «إذا كان من نزعت ملكيته سائناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-10-26	4	5939



وزارة العدل إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

على أرض الواقع. وقد قام خبير الدعاية بمعاينة الشقة موضوع الدعوى تمهيداً لتقدير قيمتها وتقديم التقرير الخاص بذلك.

- ثانياً: شروط المزاد:

أولاً يبدأ المزاد بالثمن الأساسي. ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم بفسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقدّم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للمزايدة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 دك واتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامناً: يقر الراعي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجبهة.

تنبيه: 1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.

2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.

3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات أنه: إذا كان من نمت مكتبته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بإجرة المثل»

المستشار

نائب رئيس المحكمة الكلية

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق 2026/11/23 - قاعة 5 - بالدور الخامس بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2024/652 ببيع/1

المرفوعة من: شركة نيورك العقارية (ش ذ م م) ضد: أحمد عبدالله محمد يو شهري عن نفسه وبصفته صاحب مؤسسة عبدالله محمد يوشهري للتجارة العامة.

أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة) الوحدة السكنية رقم 401 نموذج 1 برج أ الطابق الرابع من عقار الوثيقة رقم 1998/18579 ومساحتها 203.23م² الثالثة بمنطقة حولي قطعة 49 قسيمة رقم 21 من المخطط رقم م/35432 وذلك بالمزاد العلني ثمن أساسي وقدره (165000 دك) مائة وخمسة وستون ألف دينار كويتي

.. ووفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف: الوحدة السكنية الواقعة في (حول) نموذج (1) برج (1)

الدور الرابع ومساحتها (32 m² , 203) ويتبعها موقف سيارة ومساحة (32,1 m²) وتتكون من (1 صالة + 4 غرفة + 6 حمام + 1 مطبخ + 1 غ خادمة + مخزن) وتوجد مخالفه وهي ضم جزء من الموزع (من المواد الخفيفة) جهة اليسار من المصعد

.. ووفقاً لما ورد بتقرير الخبير: العقار الواقعة به العين موضوع الدعوى يقع في منطقة حولي قطعة (6) شارع (326) قسيمة (4921) يحمل رقم الي (91930747) وهو عبارة عن مجمع سكني مكون من 6 أبراج يقع على شارعين بطن ونهر المجمع السكني له سرداب واحد على كامل مساحة القسيمة عبارة عن مواقف سيارات كل برج مكون من دور أرضي مشترك وساحة مع الابرار، ولعل برج ثمانية طوابق سكنية وسطح وله مصعد واحد. ودرج رئيسي و درج طوارئ المجمع الواقعة به العين موضوع الدعوى مطابق من حيث المواصفات العامة والخاصة الوثيقة رقم (18579) الموزعة في 1998/12/27 والبالغ مساحته (862م²) والمرفق ضمن الملف الآلي للدعوى.

عين النزاع عبارة عن شقة تقع في الدور الرابع من البرج (أ) وتحمل رقم (401) (نموذج 1) ورقم الي (15264287) وهي مكونة من صالة وعدد 4 غرفة نوم و (3) حمام وغرفة خادمة بها حمام ومطبخ وبتكون مساحتها الإجمالية (203.23 م²) ومساحة البكونة (11.26 م²). كما يتبع الشقة موقف سيارة رقم (31-32) يقع في السرداب ومساحته (32.1م²).

قامت الخبرة بمطابقة ما جاء بأوراق الحجز وما تضمنته من شهادة الأوصاف ومستندات الملكية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-10-26	4	6386



وزارة العدل إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

سيراميك وباركيه، والتكييف سنترال مركزي والإضاءة معلقة وسبوت لايت والديكورات مخفي وعادي ومثقوش وسكاي لايت وبه قيب وماتور. والمواضع بعضها أصباغ عادية وأصباغ ترخيم وورق جدران، وبعضها الآخر مطعمة بطابوق زجاجي أو حجر طبرزة، والأبواب خشب والمينوم والشبابيك المنيوم
- طبيعة استغلال عين النزاع
- تبين للخبرة أن المدعى عليها أصليا غير مستقلة العين، ومقتنيات الشخصية من ملابس وما إلى ذلك غير موجودة.
- قام السيد خمير الداية المستعان به من الإدارة بمعانة العقار وتدوين الملاحظات الخاصة به وذلك تمهيدا لتقدير قيمة العقار حسب السعر السائد بسوق العقار.

ثانيا : شروط المزاد:

أولا: يبدأ المزاد بالتمن الأساسي، ويستمرز للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك التمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه، أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل. ثانيا، يجب على من يعتمد القاضي عملا أنه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل التمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثا، فإن لم يودع من اعتمد علاؤه التمن كاملا وجب عليه إيداع خمس التمن على الأقل، ولا أعيدت المزاد على دتمه في نفس الجلسة على أساس التمن الذي كان قد رسا به للبيع.
رابعا: إذا أودع المزاد التمن في الجلسة التالية حكم بفسخ المزاد عليه، إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مضحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزاد في نفس الجلسة على أساس هذا التمن.
خامسا: إذا لم يتم المزاد الأول بإيداع التمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للمزاد بالعرض تعاد المزاد فوراً على دتمه على أساس التمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعقد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مضحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزاد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادسا: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 دك وأنشأب النحامة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعا: ينشر هذا الإعلان تطبيقا للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن ننحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.
ثامنا، يقر الراعي عليه المزاد أنه عاين العقار معانة ثانية للجهالة.

تنبيه:

- 1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة 266 من قانون المرافعات.
- 2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة 277 من قانون المرافعات.
- 3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه "إذا كان من زُعت ملكية ساعنا في العقار بقي فيه كساستاجر بقوة القانون، ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

المستشار / نائب رئيس المحكمة الكلية

تعلن إدارة أكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني، وذلك الخميس الموافق 12 /11 /2026، قاعة 5 بالدور الثامن، في قصر العدل الجديد، الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 7896 /2024 ببيع 3.
المرفوعة من : يوسف سلمان علي الخواري
شماره :
1 - اسيل طيب عبدالله العوضي.
2 - بنك الائتمان الكويتي - خصم مدخل.

أولا: أوصاف العقار:

وفقا لشهادة الأوصاف المرفقة.

- عقار الوصفية رقم 787 /2020 الواقع بمنطقة ضاحية عبدالله المبارك، قسمه رقم 473، قطعة 6 من المخطط رقم 38235/م ومساحته 400م²، وذلك بالمزاد العلني ضمن أساسي قدره 342620 دك (ثلاثمائة وأثنان وأربعون ألف وستمائة وثلاثون ديناراً كويتي).
- يوجد مخالفة 1 - عمل راسم خارج حدود القسيمة.
2 - زيادة نسبة بناء في السطح والدور الثاني 3 - استغلال أرض الدولة بعمل حديقة بالخارج + بناء مظلة بدون رخصة.
المعانية: - بتاريخ 2024 /7/4 قامت الخبرة بالانتقال لمعانية عين النزاع الثالثة في منطقة عبدالله مبارك، قطعة 6، شارع 616، سميعة 473 منزل 11، الرقم الأسلي للعثوان 93.192311. وذلك بحضور وإرشاد المدعى أصليا، وتخللت المدعى عليها أو من يمثلها قانونيا عن الحضور، وبحضور خمير الداية المستعان به من الإدارة السيد عبدالرحمن الحبيب، حيث تبين للخبرة بعد التدقيق والمعانية ما يلي
الوصف العام لعين النزاع: - العقار موضوع الدعوى عبارة عن سكن خاص في حالة عمرانية حديثة يقع على زاوية شارع واحد وساحة جانبية. ويحده جار جهتين جانبية وخلفية، وله واجهتان الأولى تطل على الشارع الداخلي، والثانية تطل على الساحة الجانبية المستقلة كمواقف للسيارات، وتكسيته الخارجية سيجما لون بني، ومساحته 409 متر مربع، وفقا لما هو وارد بالوصفية رقم 787 /2020.

مكونات عين النزاع: - العقار يتكون من 4 أدوار، وهي اسرداب والأرضي والأول والثاني، وبه مصعد ودرج شرفي وفق التفاصيل الآتية:
- الدور الاسرداب به مواقف تكفي لعدد 2 سيارة، وبه أيضا موزع وغرفة ساقي مع حمامها، وصالة وحمام ومغاسل ومخزن وغرفة مستقلة كورشة عمل وغرفة تجميل ومطبخ تحضيري.
- الدور الأرضي يتكون من عدد 2 صالة و2 مغاسل و3 حمامات و2 مطبخ وحمام وسباحة وغرفة عادية ومخزن وحوش داخلي.
- الدور الأول يتكون من عدد 3 غرف ماستر مع حمامها، وعدد 1 غرفة ماستر مع حمامها ومزنجها، وعدد 1 غرفة عادية، وعدد 1 حمام ومطبخ تحضيري.
- الدور الثاني يتكون من عدد 1 غرفة ماستر مع حمامها ويلقونها، وغرفة بيلر والسخان، وشقة تتكون من صالة ومطبخ وغرفة وحمام وغرفة ماستر مع حمامها ومزنجها.
- السطح يتكون من غرفة مخبئة المصعد، ولا يوجد سلم يؤدي للسطح، حيث السلم والمصعد يؤدي من الاسرداب الى الدور الثاني فقط.
- للعقار عدد 3 مداسل، حيث المدخل الرئيسي يؤدي للصالة، ومدخل يؤدي للاسرداب ومدخل يؤدي للساحة الجانبية.
مواصفات عين النزاع: - العقار في مستوى تشطيب حديث وفق التفاصيل الآتية، حيث الأرضيات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-10-26	6	6386

الوفيات

الوفيات

- **مبارك محمد مبارك العجمي، 76 عاماً، (شيع)، الرجال:**
العزاء في المقبرة، تلفون: 66241378، النساء: جابر العلي، ق2،
ش22، م11، تلفون: 97789221
- **حبيب محمد جواد الشيخ حبيب القريني، 75 عاماً،**
(شيع)، الرجال: العزاء في حسينية الياسين، تلفون: 67722515،
النساء: الشعب، قطعة 6، شارع 68، م1، حسينية البكاي، تلفون:
60088006
- **أمين علي حسين معرفي، 81 عاماً، (شيع)، الرجال: العزاء**
في حسينية معرفي، تلفون: 99078911، النساء: دار معرفي،
الدسمة
- **بدرية عبید سلمان الرشیدی، زوجة/ أحمد عبدالله**
فلاح الرشیدی، 47 عاماً، (شيعة)، الرجال: العزاء في المقبرة،
تلفون: 99608852 - 66955579، النساء: لا يوجد عزاء.
- **حمود حسن دهش الرشیدی، 82 عاماً، (شيع)، الرجال:**
العزاء في المقبرة، تلفون: 60600224 - 96657577، النساء:
الأندلس، ق4، ش2، منزل 270، مبنى 20، تلفون: 50707433
- **شرهان عامر إسماعيل الشرهان، 19 عاماً، (شيع)،**
الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 50199945، النساء: لا يوجد عزاء.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»